

مرحلة جمع الوثائق العلمية

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، والقيام بكافة الإجراءات الإدارية لتسجيله رسميا لدى الجهات المختصة، تأتي مرحلة البحث عن الوثائق المختلفة والتي تتضمن كافة المعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث، والقيام بجمع هذه الوثائق وتنظيمها على أسس منهجية مدروسة لاستغلالها بعد ذلك عن طريق حصر واستخلاص جميع المعلومات والحقائق والمعارف التي يتكون منها موضوع البحث.

وتسمى مرحلة البحث عن الوثائق وتجميعها وترتيبها باسم " عملية التوثيق " أو "الببليوجرافيا Bibliographie" وهي عملية لها أصولها وأسسها وأهدافها، وطرقها وأساليبها وإجراءاتها الفنية والعملية المختلفة ليس هنا مجال للتعرض لتفاصيل هذه العملية، وإنما سوف يقتصر التركيز والاهتمام ببيان أنواع الوثائق والمصادر والمراجع التي تحتوي على معلومات وحقائق ومعارف الموضوع محل البحث العلمي وأماكن تواجدها، ووسائل الحصول عليها في البحوث العلمية بصفة عامة والبحوث العلمية في ميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

تعد هذه المرحلة جد مهمة في سيرورة عملية البحث، حيث متى انتهى الباحث من التفكير في موضوع البحث و الاستقرار عليه ووضع مشروعا لبحثه في صورة بناء مبدئي لخطة البحث ينتقل لجمع المعلومات

وسوف يتم توضيح مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها عن طريق التعرض أولا لمعنى الوثائق العلمية، وبيان أنواع الوثائق العلمية، ثم تحديد أماكن وجود الوثائق العلمية، وكذا بيان وسائل الحصول على الوثائق العامة، وذلك على النحو التالي:

- أولا: معنى الوثائق العلمية.
- ثانيا: أنواع الوثائق العلمية.
- ثالثا: أماكن وجود الوثائق العلمية.
- رابعا: وسائل الحصول على الوثائق العلمية.

المقصود بجمع المادة العلمية:

يقصد بجمع المادة العلمية اكتشاف منابع المعارف المرتبطة بموضوع البحث من مصادر ومراجع ويتم حصر هذه المنابع كما يلي :

1. المصادر

2. المراجع

A. المراجع العامة

B. المراجع المتخصصة

C. المراجع الثانوية

المدلول العام للوثائق العامة، الوثائق العلمية لموضوع من موضوعات البحث العلمي، هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع المواد والمعلومات والحقائق والمعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي والإعلامي في ميدان التعليم والبحث العلمي، وهذه الوثائق العلمية قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية

أهمية جمع المادة العلمية:

تكمن أهمية تجميع المادة العلمية في كون نجاح البحث العلمي وخاصة في مجال القانون واكتسابه قيمة علمية رهين بقوة شواهد من المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في إنجاز البحث العلمي

الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء جمعه للمصادر والمراجع:

1. صعوبات تتعلق بأماكن تواجدها والتي قد تلزم الباحث للتنقل لأماكن بعيدة للحصول عليها أو استخدام وسائل حديثة من أجل تحميلها
2. صعوبات تتعلق باللغة
3. صعوبات تتعلق بكمية وحجم هذه المصادر والمراجع فقد تكون نادرة أو قليلة أو متوفرة بغزارة مما قد يربك الباحث بسبب مدى توافره على القدرة للإحاطة بها

الفرق بين المصادر والمراجع :

يرى بعض علماء علم المناهج أن المصادر والمراجع كلمتين مترادفتين يراد بهما كل ما يرجع له الباحث للحصول على المادة العلمية .

بينما يرى آخرون أن المصادر هي فقط تلك المراجع الأولية و الأصلية التي ينطلق منها كل باحث بينما المراجع فهي مجرد مصدر ثانوي للمادة العلمية .

و الصحيح هو أن المصدر هو ذلك المنبع الذي تستمد منه المادة العلمية بصورة أصلية و أولية دون امكانية التصرف فيها وتغييرها مما يوجب اقتباسها مباشرة دون إعمال العقل فيها مثل :

- الآيات القرآنية المستعملة كأدلة شرعية و المستخرجة من السور القرآنية المكونة للقرآن الكريم
- الأحاديث النبوية الصحيحة المستخرجة من كتب التب الصحاح التي جمعت و صححت السرية النبوية

- معاجم اللغة و المصطلحات العلمية
- النصوص القانونية الدولية والوطنية

بينما المراجع هي كل ما ينقل المادة الأصلية من المصادر فهي مصادر ثانوية اقتبست من المصادر الأصلية بصورة غير مباشرة ومثالها :

- الكتب العامة والمتخصصة
- الرسائل و الأطروحات
- المذكرات الجامعية
 - الماجستير
 - الماستر
- المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة

- المداخلات العلمية الملقة في المؤتمرات أو الملتقيات العلمية الوطنية والدولية
- التقارير الرسمية الصادرة عن جهات رسمية معلومة
- المقالات المنشورة عبر صفحات الأنترنت أو مجلات إلكترونية

الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي في فرع من فروع التخصص العلمي كثيرة ومتنوعة، مثل الكتب والوثائق الرسمية، والدوريات، والقواميس، والموسوعات ودوائر المعارف، وتقارير ونتائج الأبحاث الميدانية، وتسجيلات المقابلات ونتائج الاستطلاعات، والمذكرات والرسائل العلمية والمراسلات العلمية الخاصة... الخ.

وهناك عدة أسس ومعايير يتم على أساسها ترتيب وتصنيف الوثائق العلمية، مثل المعيار الهاجائي والمعيار الزمني، والمعيار الموضوعي الغائي، ومعيار الجودة والأصالة والقيمة الإعلامية في بناء موضوع البحث العلمي... الخ

أ- الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة:

الوثائق العلمية الأصلية أو المباشرة، هي تلك الوثائق التي تتضمن مبدئياً ومباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، ويطلق البعض على هذا النوع من الوثائق اصطلاح "المصادر".

وأنواع الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية هي:

- 1- المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.
- 2- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، والمؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية.
- 3- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
- 4- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسمياً.
- 5- الشهادات والمراسلات المعتمدة رسمية.
- 6- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية.
- 7- نتائج وتقارير التحقيقات والمقابلات وسبر الرأي العام.
- 8- الإحصائيات الرسمية.

حيث يختلف الكتاب في استخدام هذه المصطلحات الثلاثة، فالبعض يقصد بالوثائق المصادر والمراجع الرسمية فقط، ويقصد بالمصادر المراجع الأولية أو الأصلية، ويقصد بالمراجع الثانوية وليس الأصلية ونرى منهجياً أن اصطلاح الوثائق أدق وأعم وأشمل من المصادر والمراجع، حيث يشمل كافة المصادر والمراجع الأصلية الأولية والثانوية غير الأصلية.

ب- الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة " الوثائق الثانوية":

وهي الوثائق والمراجع العلمية التي تستمد قوتها الإعلامية العلمية ومعلوماتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة أو غير أصلية ومباشرة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية أو الثالثة... وهكذا. أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف العلمية عن الموضوع محل البحث والدراسة أو على بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، ويقول البعض بأن الوثائق العلمية غير المباشرة أو الثانوية، هي التي يجوز أن يطلق عليها اصطلاح " المراجع Les Références"

ومن أمثلة الوثائق والمراجع العلمية غير الأصلية وغير المباشرة، أي الوثائق الثانوية في ميدان العلوم القانونية والإدارية ما يلي:

1- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل كتب ومؤلفات القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومؤلفات القانون الإداري والعلوم الإدارية العامة والمتخصصة، ومؤلفات القانون الدستوري والعلوم السياسية العامة والمتخصصة، ومؤلفات القانون الجنائي والعلوم الجنائية العامة والمتخصصة، وكتب القانون المدني ومؤلفات القانون التجاري العامة والمتخصصة.

2- الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة وأحكام القضاء والنصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمنها، ومن أمثلة الدوريات الشائعة المعروفة في مجال العلوم القانونية المجالات المتخصصة في العلوم القانونية والإدارية التي تصدرها أكاديميات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية الوطنية والدولية ونشریات وزارة العدالة "نشرة القضاء"، والدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحامين، واتحادات الحقوقيين الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة، والمعاهد الدولية المتخصصة في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

3- الرسائل العلمية الأكاديمية، ومجموع البحوث والدراسات العلمية الابتكارية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثل أبحاث الدراسات العليا والماجستير ورسائل الدكتوراه، وأبحاث الترقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين، وهناك كشافات وفهارس خاصة للكشف عن الرسائل العلمية في المكتبات.

4- المطبوعات الرسمية الحكومية في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

5- الموسوعات دائرة المعارف والقواميس التي تتعلق بالعلوم القانونية والإدارية.

هذه أهم أنواع الوثائق العلمية التي تتضمن المعلومات والحقائق حول الموضوعات المطروحة للاهتمام بالبحث والدراسة.

الشروط الواجب توافرها في المصادر والمراجع والمراجع:

1. التنوع:

يجب بالضرورة أن تكون منابع المعلومات متنوعة بين مصادر ومراجع فيرفض أن تكون من نوع واحد أو كاتب واحد أو مذهب واحد

2. الحداثة:

- المصادر الملغاة أو المعدلة مرفوضة إلا في حالات الحاجة للمقارنة أو رصد تطور لبعض المفاهيم أو النظم القانونية (قوانين تنظيمات أنظمة...)
- الكتب و المقالات و المذكرات و الرسائل التي تعتمد مصادر قانونية لم تصبح سارية مرفوضة
- المفاهيم التي تغير مدلولها بسبب التطور و التقدم

3. تنتمي لمدارس قهية مختلفة:

كل علم له مدارس و اتجاهاته و تياراته المختلفة في الاقتصاد هناك التيار الرأسمالي الليبرالي و الاشتراكي الشيوعي وكلاهما له أثره في القواعد القانونية وعلم القانون له تياراته و اتجاهاته وعلى رأسهما التيار الموضوعي و الشخصي في القانون

أولا . المراجع و المصادر الرئيسية:

1. المراجع العامة

يقصد بها كل ما كتب عن موضوع البحث في مؤلفات عامة ومطبوعات متنوعة حيث ما يتم عادة الانطلاق منها للوصول لمراجع أكثر دقة و تخصصا ، بعبارة أخرى المراجع العامة لا تتطرق على وجه الخصوص لموضوع البحث بل تتضمن فقط معلومات عامة حول كثير من المواضيع الأخرى وتكمن فائدتها في أنها تمد الباحث بمعلومات مركزة حول موضوع البحث دون حاجة لقراءتها من بدايتها لآخرها بل يكفي مجرد قراءة بعض الأجزاء المتصلة بموضوع البحث ومثالها الموسوعات و المجلدات و الكتب الوسيطة التي تعد أقل من الموسوعة وأوسع من الكتب (كالوسيط في شرح القانون المدني للسنيهوري) ثم يليه المختصر أو الموجز أو الوجيز الذي يعتبر مجرد تلخيص لعدد من الكتب في شكل مركز و ضيق و الملتقيات ... الخ

2. المراجع الخاصة :

ويطلق عليها المراجع المتخصصة وهي كل المؤلفات من كتب و مذكرات و رسائل تتضمن معلومات ترتبط كلها بشكل وثيق بموضوع البحث أي أن المعرف الموجودة فيها ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث

3.الدوريات:

يقصد بها كل أشكال و صور النشر العلمي و التي تصدر بصورة دورية سواء كان ذلك أسبوعي أو نصف شهري أو شهري أو كل ثلاثي ، سداسي أو كل سنة

مدى أهمية الدوريات في جمع المادة العلمية؟

تعد ذات أهمية قصوى لأنها من بين أهم مصادر المعلومات لأنها تنشر أحدث ما وصلت إليه الأبحاث و الدراسات كما تتابع أخبار التطورات العلمية وفيها تنشر أحدث المقالات العلمية في مختلف الموضوعات حيث أن ما يوجد بها من معلومات قد يكون غير متوفر في المصادر والمراجع الأخرى

اهم ما تحتويه الدوريات هي المقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة والتي لها قيمة علمية كبيرة نظرا لخضوعها قبل نشرها للخبرة العلمية التي يمارسها المحكمون من ذوي الخبرة في مجالهم العلمي

4. النصوص القانونية والاجتهادات القضائية:

تختلف الدراسات القانونية عن كل الدراسات الأخرى الاجتماعية ، فالبحث القانوني بحث يقوم على ثلاثة مقومات وهي الفقه والقضاء والقانون ، حيث يجب على الباحث بعد اعتماده على المؤلفات الفقهية أن يتوجه للحصول على المعلومات من النصوص القانونية والاجتهادات القضائية الوطنية أو الأجنبية الداخلية والدولية والتي عن طريقها يستطيع الباحث نقل بحثه من العالم النظري لعالم العملي والتطبيقي

ثانيا المصادر والمراجع الثانوية:

بعض الأبحاث قد تتطلب من الباحث الاعتماد على بعض الوسائل الميدانية لجمع المعلومات بالنزول لمجتمع البحث و هذه الوسائل كثيرة ومتنوعة من بين أهمها

A. التجربة المادية المحسوسة:

تعتبر التجربة المادية وسيلة فعالة لتفسير بعض الظواهر الاجتماعية حيث يقوم الباحث بإخضاع عينة بحثه (المجموعة التجريبية) للملاحظة/الفرضية/ التجربة بحيث تقتصر دراسته على متغير واحد مع ابقاء المتغيرات الأخرى ثابتة ، بحيث تسمح التجربة المتكررة للتوصل لنتائج يمكن تفسيرها علميا ثم تعميمها على مجتمع البحث

B. الطرق المسحية لجمع المعلومات :

المسح طريقة استعراضية يحاول عن طريقها الباحث جمع البيانات المتعلقة بظاهرة راهنة ثم محاولة تصنيفها و التعبير عنها اما تعبيرا نظري أو بالأرقام و الجداول والمنحنيات من أجل الوصول لتفسيرها تفسير علمي والمسح المستعمل في البحوث القانونية هو كل من مسح الرأي العام(الاستفتاء) والمسح الاجتماعي

C. الاستبيان

هو وثيقة يعدها الباحث وفقا لضوابط منهجية وعلمية وفنية يتضمن مجموعة من الاسئلة المرتبة حول موضوع البحث وموجهة لعينة البحث أي لأشخاص معينين للإجابة عنها بنعم أو لا وهو وسيلة فعالة لجمع المعلومات من المستجوبين يستخدمها الباحث لتفسير ظاهرة راهنة أو مشكلة راهنة

D. المقابلات

وسيلة فعالة لجمع المعلومات تمكن الباحث من النزول لمجتمع البحث واستجواب بعض الشخصيات التي لها تفاعل مع الظاهرة موضوع الدراسة أو لها تأثير في وجود الظاهرة ، حيث يقوم الباحث بالنزول للواقع المبحوث (المستجوب) والاطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل المحيطة به والمقابلة يمكن أن تكون فردية أو جماعية وقد تكون مقننة رسمية أو غير رسمية كما يمكن أن تكون حرة أو موجهة

في مجال القانون قد يقوم الباحث بمقابلة مع رجال الفقه والقضاء لجمع آراءهم حول بعض المواضيع الراهنة أو مقابلة ذوي الخبرة العملية والفنية من قضاة ومحامين ورجال الشرطة و الإدارة

ثالثا: أماكن وجود الوثائق العلمية

توجد الوثائق العلمية في عدة أماكن مختلفة وفقا لنوعيتها ودرجة قيمتها العلمية الإعلامية، في هذا توجد بعض الوثائق لدى الجهات والدوائر الحكومية والرسمية الوطنية والدولية، وتوجد في المكتبات العامة والخاصة، الشاملة والمتخصصة، الثقافية والعلمية والتجارية، تدل عليها كشافات وفهارس المكتبات ودور النشر، وكشوف الوثائق المتخصصة.

وتوجد وثائق العلوم القانونية والإدارية بالجرائد الرسمية وفي المكتبات العامة الوطنية والدولية، وفي المكتبات المتخصصة مثل مكتبات كليات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية على المستوى الوطني والدولي، كما توجد بالمكتبات التجارية في الأسواق، ومؤسسات النشر والتوزيع الوطنية والدولية، ومكتبات المؤسسات الرسمية في الدولة.

رابعا: وسائل الحصول على الوثائق العلمية

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل الشراء أو التصوير أو الإعارة العامة والخاصة، أو بوسائل النقل والتلخيص.

وبعد عملية حصر وجمع كافة الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث تأتي مرحلة القراءة والتأمل والتفكير.